

وشفافة، فلا ينبغي أن نقول أن هذه هي الديمقراطية، ما نحتاجه في العالم العربي هو أن يسمح لكل التيارات بأن تشارك، ولا يعقل أن تقصى التيارات السياسية الفاعلة داخل الساحة، والآن هم الإسلاميون، وتحدث بعد ذلك عن الانتخابات النزيهة والشفافة. وأمريكا تدرك قبل غيرها أن الإسلاميين في العالم العربي يشكلون قوة سياسية، بدونهم لا يمكن أن نتحدث عن وجود ديمقراطية. فأمریکا بين خيارين، إما أن تذهب إلى أقصى ما يمكن أن تذهب إليه بالضغط من أجل إشراك القوى الفاعلة، والمؤثرة وإما أن تحاول رسم ديمقراطية على مفاصلها.

وأنا أعتقد أن أمريكا تسيير وفق الاختيار الثاني وبالتالي فهي غير جادة في مشروعها.



■ أنا أقول، وحتى تكون واضحاً أكثر، إن أمريكا تربط الديمقراطية في الوطن العربي بالعلمانية. ولا ينبغي أن نعطي اهتماماً كبيراً لهذا المشروع لأنه يأتي في ظرفية رد الفعل. ثم إن أمريكا حريصة على مصالحها، وهي لا يهمها هل هذا النظام ديمقراطي أم لا، إنما يهمها هل يخدم مصالحها أم لا. كما أنها لا تقبل أن توصل الديمقراطية إلى سدة الحكم من لا يتفق وأهدافها وقيمتها، والكل يتذكر ما وقع لسالفادور ألييندي في شبلي سنة ١٩٧٣، فهو اشتراكي انتخب بشكل ديمقراطي، ولكن أطيح به لأن سياسته لا تيسر المصالح الأمريكية.

فالساسة الأمريكية تركز على البراغماتية، ونحن نعرف ما كتبه مورغينتاو كمنظر للسياسة الخارجية الأمريكية في منتصف القرن الماضي، فقد رسم بشكل واضح ملامح ما يسمى بالسياسة الواقعية، والآن نرى تفاصيل هذا الاتجاه الواقعي البراغماتي الذي لا يهمل إلا المصلحة والمصلحة فقط.

فهذا المشروع بدأ مع سقوط المعسكر الاشتراكي، حيث بدأ الحديث عن العولمة وبعد ذلك بدأ الحديث عن الخطر الأخضر، أي الإسلام، عوض الخطر الأحمر. وفي منتصف تسعينات القرن الماضي لم يكن عبثاً أن يتحدث صمويل هنتيغتون عن صدام الحضارات. بمعنى أنه لمواجهة هذا الخطر الأخضر ينبغي أن نفرغ العالم العربي والإسلامي من القيم التي تشكل، بالنسبة لأمريكا، جوهر هذا الخطر وهو تعاليم الإسلام.

- على المستوى الاقتصادي، ما هي حدود وأبعاد تأثير المشروع على اقتصادات المنطقة سلباً أو إيجاباً؟ وما مدى أحقية التطلعات التنموية ومحاربة عوامل الفساد الاقتصادي الواردة في المشروع؟

■ إن المسألة الأساسية التي تراهن عليها أمريكا من ضمن ما تراهن عليه على المستوى الاقتصادي هي إعطاء الأولوية لما يسمى بالمبادرة الحرة، ونحن نعرف أن المستفيد من السوق الحرة وتحرير التجارة الخارجية ورفع الرسوم الجمركية هو المقاول الغربي والمقاول الأمريكي الذي يمتلك آليات متطورة، لذلك فتح تحرير الاقتصاد وفتح السوق للرأسمال الغربي أحياناً يقدم لنا كأه وسيلة من وسائل الاستثمار، وحتى السياسات المتبعة على المستوى الداخلي تدعو إلى ضرورة إعطاء كل التسهيلات للمستثمرين الأجانب. فما تطمح له أمريكا هو توفير الحد الأدنى للعيش لسكان العالم العربي وليس النماء. حد أدنى يضمن استقرار السوق ليبقى مفتوحاً في وجه استثمارات ويخدم مصالحها. قلت الحد الأدنى فقط، لأن أمريكا والغرب عموماً يتواطؤون على حرمان العالم العربي من أي أسباب ووسائل للتقدم التكنولوجي خاصة بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

■ إن تعاظم أمريكا مع العالم العربي يستحضر ثلاثة أجيال من الإصلاحات: الجيل الأول هو الإصلاحات الاقتصادية وفق التصور السائد آنذاك، وهو أنه لا بد من إصلاحات سياسية واقتصادية انطلاقاً من اقتناع أنه لا يمكن تطبيق إصلاحات سياسية في مجتمعات فقيرة متخلفة اقتصادياً. بعد مازق هذه الإصلاحات الاقتصادية ظهر الجيل الثاني من الإصلاحات ويتعلق بالإصلاحات السياسية، ويعني أنه لا يمكن أن تكون هناك إصلاحات اقتصادية في غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية والانتخابات النزيهة. لكن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأ خطاب جديد، وهو الجيل الثالث من الإصلاحات، وهو المتعلق بالإصلاحات الثقافية والفكرية. حيث أصبح هناك اقتناع سائد وهو أنه لا يمكن أن ننجز إصلاحات سياسية أو اقتصادية ما لم تكن هناك ذهنيات متقبلة لهذا الإصلاح السياسي. وأمريكا تعني بالإصلاح السياسي نموذجها المبني على قيم محددة، والتي جوهرها العلمانية، فلكي تنجح الدول العربية والإسلامية في الإصلاح على الطريقة الأمريكية ينبغي تغيير القيم وتغيير البنية الفكرية والثقافية، من هنا يأتي ذلك الاهتمام بترويج ما يسمى بـ «القيم التسامح» باعتبار أن المناهج التعليمية الإسلامية ترسخ التطرف واللاتسامح حسب أمريكا. فالمتهدف إذن ليس البرامج التعليمية وإنما المنظومة الإسلامية.

- من الناحية السياسية، وكما ورد في المشروع، أنه يهدف إلى ديمقراطية الدول المستهدفة بالمشروع. فهل هذا مطمح حقيقي لأمريكا؟ وما هي الانعكاسات السياسية لهذا المشروع؟

■ إن التصور الأمريكي في هذا المشروع يضم مجموعة من الجوانب. أولاً المشروع يتحدث عن إطار للتنمية «التنمية الاقتصادية»، وهذا الإطار يتمثل في مسألتين أساسيتين: أولاً تكريس الديمقراطية عبر انتخابات حرة ونزيهة، ثانياً ترسيخ ما يسمى بالحكومة الجيدة.

ثم هناك أداة للتنمية وتتمثل في التعليم الجيد. لكن هنا السؤال: من يحدد مواصفات التعليم الجيد؟

ثم هناك آلية وهي تحرير الاقتصاد أو ما يسمى بالمبادرة الحرة. والمشروع كي يطبق، في المنظور الأمريكي، لا بد له من ركيزتين: الركيزة الأولى هي محاربة الفساد، لأنه بدون محاربة الفساد لا يمكن أن تكون حكومة جيدة، وفي نفس الوقت تغيير مناهج التعليم. بمعنى آخر أمريكا في مشروعها تستحضر كل الأبعاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن هناك ترتيب للأولويات، والأولوية الآن بالنسبة لأمريكا هي تغيير التعليم لتغيير العقلية والذهنية.

فيما يتعلق بالديمقراطية كإطار للتنمية الاقتصادية، فالديمقراطية المقترحة من أمريكا مختزلة في الانتخابات، وهذا ربط صحيح ويتعلق بتجربة الدول الأوروبية والدولة الأمريكية، لأن الانتخابات الحرة والنزيهة تعكس وجود مؤسسات سياسية قوية ووجود أحزاب سياسية تقوم بدور تأطير المواطنين وتمثيلهم، ويكون كل تيار سياسي له الحق في تأسيس حزب سياسي يعبر عنه. لكن عندما ننقل الفكرة إلى العالم العربي والإسلامي نكون مضطرين إلى ضرورة التدقيق في الشروط المستلزمة لربط الديمقراطية بالانتخابات. قد يأتي نظام في بلد من العالم العربي وينظم انتخابات نزيهة